الأهرام

المصدر : الاهرام العربى
التاريخ : ١ سبتمبر ٢٠٠١

الرمال اكتست بلون الدماء

مصادفة كشفت إعدام الأسرى المصريين

بعد سبعة أعوام من الصمت

محاكمة قتلة الأسرى المصريين والإرهابى شارون

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

أكل والعالم

فور أن انتهى المسئول الأمريكى من قراءة ملف تدمير باخرة التجسس الأمريكية «ليبرتى» قال: إن موقف الكونجرس كان عارا وطنيا، فإسرائيل دمرت الباخرة وقتلت فيها 34 أمريكيا، وجرح 171 آخرين، فى صبيحة الثامن من يونيو 1967، بعد ثلاثة أيام من الحرب، وتواطأت إدارة الرئيس الأمريكى الأسبق جونسون على قتل البحارة الأمريكيين وذبح الأسرى المصريين، حتى لا تحرج ربيبتها إسرائيل فى الدوائر الدولية، وكان جونسون يريد فترة رئاسة ثانية، يحتاج فيها إلى أصوات اليهود، وكانت الباخرة قد سجلت عملية اغتيال الأسرى فى ظلال مئذنة العريش، فقد اصطف 60 أسيرا مصريا وهم مسلسلون وأطلق الرصاص عليهم جميعا حتى تحولت الأرض الرملية إلى حمراء داكنة من دماء الشهداء المصريين، حسب أحد الناجين من «ليبرتى».

وحاولت إسرائيل مرارا إخفاء هذا السر حتى كشف الكاتب البريطانى جيمس بامفورد تلك الجريمة فى كتابه «جسم الأسرار» الصادر فى لندن حديثا، وكان الضباط والجنود الإسرائيليون قد اعترفوا فى أغسطس 1995 بجرائمهم تلك، فقد ذكر آرييه يسحاقى أحد الذين شاركوا فى المذابح بأن حوالى 300 مجند مصرى حصدتهم الرصاصات الإسرائيلية فى حرب 1967، ثم توالت الشهادات بضمير بارد، وعندما طالبت وزارة الخارجية المصرية وبعض منظمات حقوق الإنسان بضرورة محاكمة مجرمى الحرب الإسرائيليين رد ميخائيل بن بائير، النائب الإسرائيلى آنذاك، بأنه لا يوجد بند قانونى ينص على إجراء مثل هذا التحقيق أو اتخاذ إجراءات جنائية ضد قتلة الأسرى المصريين، والمعروف أن إسرائيل تعتبر جرائم النازية لا تتقادم، بينما جرائمها لا غبار قانونيا عليها، الأمر الذى تدحضه اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة الأسرى أيام الحرب، وسيظل الأسرى المصريون معلقين فى رقبة السفاحين الإسرائيليين حتى يحاكموا أمام محكمة العدل الدولية أو أمام محكمة أية دولة أخرى، بعد أن فتحت بلجيكا الباب لمحاكمة شارون.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

طال الصمت أكثر مما ينبغى، ومازلنا فى منطقة رد الفعل وليس الفعل، فبرغم اعترافات «آرييه بيرو» أحد مجرمى الحرب الإسرائيليين فى أغسطس (آب) 1995، بقتله الأسرى المصريين، وتوالى الاعترافات بعد ذلك فى الصحافة الإسرائيلية، فإننا انفعلنا فى البداية وانشغلنا عن تلك الجرائم بمرور الوقت، وتركنا سيناء ترتشف دماء أبنائنا دون عقاب القتلة، حتى البلاغات التى تقدمت بها شخصيات عامة ومنظمات ونقابات أخذت طريقها إلى ثلاجة التاريخ، فكان لابد من عدم إسكات الضمير ومحاكمة مجرمى الحرب الإسرائيليين، فجاءت نقابة المحامين لتحاكم مجرم الحرب شارون، وإن كانت محاكمة صورية إلا أنها حركت الرأى العام مرة أخرى، وأسهمت فى أن تجعل بلجيكا تقدم شارون للمحاكمة فيها.

تحقيق - رشا عامر

والآن بعد مرور سبع سنوات تعاود المنظمات الشعبية المصرية فتح ملف مجرمى الحرب، ففى بلاغ جديد تقدمت به «المنظمة المصرية لحقوق الإنسان» بتاريخ 2001/8/6، إلى النائب العام تطالب فيه بفتح تحقيق فى الوقائع الواردة فى تقرير المنظمة بعنوان «الجريمة والعقاب أعيدوا حقوق الأسرى وحاكموا القتلة» وكذلك الاستماع إلى شهادات المصريين الذين شاهدوا هذه المجازر الإسرائيلية فى أثناء حرب 56 و 67 ثم استصدار قرار بتوقيف المتهمين الواردة أسماؤهم فى هذا البلاغ استناداً إلى نص المادة الرابعة من اتفاقية جنيف، ومخاطبة الصليب الأحمر لتقديم ما تحت أيديه من مستندات ومعلومات حول ملف الأسرى المصريين فى حربى 56 و 67، وحرب الاستنزاف وأخيراً مطالبة الحكومة المصرية بتقديم ما تحت أيديها من بيانات ومعلومات عن الانتهاكات التي تعرض لها المصريون خلال هاتين الحربين، وكانت «المنظمة المصرية لحقوق الإنسان» قد تقدمت ببلاغ إلى النائب العام فى 10 سبتمبر (أيلول) رجاء العربى آنذاك ومعها 64 خبيراً فى القانون الدولى، وعديد من المنظمات والنقابات والشخصيات العامة، إلا أن البلاغ كأنه لم يكن، ولم يتحرك وفى ظل ما يحدث من العصابات الإسرائيلية فى فلسطين وتكرار مذابح الأسرى والمدنيين تقدمت ببلاغها الجديد لعل وعسى تستطيع أن تفتح ملف الجرائم الإسرائيلية.

فى البداية يؤكد سامح عاشور - نقيب المحامين - على أنه بالرغم من استحالة الوصول إلى شارون فإن هناك فائدة من تحريك الدعوى التى ستعمل على إعادة تثبيت التاريخ فى وجدان الأجيال القديمة، وتذكر الأجيال الجديدة بما حدث، أما فى حالة صدور أحكام، فإنها إن لم تنفذ فستؤكد للعالم أن كل أنظمته فاقدة للمصداقية وأن الدول التى تتشدق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

حافظ أبوسعدة

إذا فشلنا فى مصر فسنرفع الدعوى فى محكمة دولية

ويرى ممدوح سالم أيضاً أنه لابد من جمع اعترافات القادة الإسرائيليين، ثم تكييف القانون لهذه الاعترافات على المستوى المحلى والدولى ويتساءل لماذا تستفيد إسرائيل وحدها من كسب التعاطف الدولى بعد عزفها على وتر النازية لدرجة أنها أحرجت القوى الدولية، وجعلتها تساندها حتى وهى مرغمة على ذلك.

ولهذا يجب على القانون الدولى أن يحدد مسئولية الدولة فى جرائم الأفراد، بمعنى أنه لابد أن تؤخذ مسئولية الدولة فى الاعتبار، أما فى هذه الحالة التى بصددها مصر فإن هؤلاء القادة مارسوا جرائم محددة معتمدين على قوة حكومتهم واستحالة تجريمهم بأى حال من الأحوال.

إذا كان ممدوح سالم ينظر إلى الأمر من زاوية استحالة محاكمة أفراد أخذوا أوامرهم من حكومتهم، فإن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى بلاغها (البيان) إلى النائب العام ترى أنه طبقاً للاتفاقيات الدولية التى وقعت عليها مصر ووقع عليها الكيان الصهيونى والتى تتيح حق محاكمة مرتكبى تلك الجرائم وكذلك لمسئوليته الدستورية والقانونية بإعتباره المسئول عن تحريك الدعوى العمومية لكل من يرتكب جريمة داخل القطر المصرى يعاقب عليها قانون العقوبات طبقاً لنص المادة (1) من ذلك القانون إلا أن النيابة العامة فى ذلك الحين لم تحرك ساكناً تجاه هذا الأمر دون إبداء أية أسباب، والثابت هو تعاظم جرائم الصهاينة فى إسرائيل حتى لحظة كتابة هذه السطور وما بعدها من اعتداءات وقتل وإبادة أشقائنا فى فلسطين بل وتهديد الدولة المصرية وشعبها بشن حرب شاملة والتهديد بضرب قناة السويس وهدم السد العالى واحتلال سيناء كما عايشتم وتعيشون هذه الأحداث لحظة بلحظة مما حدا بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان من واقع مسئوليتها التاريخية والقانونية ونحن نناضل لإدراج الكيان الصهيونى مرة أخرى كحركة عنصرية فى المؤتمرات الدولية طبقاً للمواثيق والقوانين الدولية كان لزاماً علينا بعد أن سطرنا حكايات الدم والدمع لذبح وقتل أسرانا وأهالينا من المدنيين العزل على أيدى مجرمى الإنسانية الإسرائيليين بعد أن اكتشفنا مئات القبور الجماعية وآلاف الشهداء من الأسرى الذين ارتوت بدمائهم الطاهرة أرض سيناء المصرية وأرض فلسطين، أن نتقدم بهذا البلاغ إلى النيابة العامة ممثلة فى السيد المستشار النائب العام لاتخاذ آلياته الدستورية والقانونية طبقاً للدستور والقانون المصرى والمعاهدات والمواثيق الدولية التى تحقق له حق مطاردة وملاحقة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بالحرية وحقوق الإنسان هى أكثر الدول التى تفرق بين العالم الأول وبين ما يسمونه العالم الثالث، والذى ينتمى إليه العرب والمسلمون فالدعوى المرفوعة ليست ضد شارون فقط بل ضد إسرائيل، حيث ارتكب كل قادتها جرائم ضد الإنسانية، وبالتالى فمن حق مصر أن تلجأ فى صراعها مع هذا العدو إلى القانون مادامت التشريعات تجيز ذلك.

ويشير سامح عاشور إلى نقطة أخرى وهى أن مصر مقبلة لا محالة على معركة مع إسرائيل، وستكون معركة شاملة، وفى كل الاتجاهات ولذلك يجب أن يصل الصراع إلى الساحة الدولية، كى يدخل المجتمع الدولى كطرف ثالث أملاً فى اتخاذ قرار رادع، كذلك لابد من إدخال كل منظمات المجتمع الدولى كى تبدأ فى التعامل مع الجرائم الإسرائيلية كما تعاملت مع «ميلوسوفيتش» ومصر لديها ملف كبير لجرائم الحروب الإسرائيلية.

سامح عاشور

الصراع سيطول والعالم فاقد المصداقية

من جانبه يرى الدكتور ممدوح سالم رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط والذى يحلل المسألة بشكل قانونى وسياسى بحت إذ قال: إن هناك فرقاً كبيراً بين القضاء البلجيكى والقضاء المصرى ومن هنا فإن الدعوى المرفوعة أمام القضاء البلجيكى تستند إلى نصوص تسمح بمحاكمة مسئولين أجانب تحت مسمى جرائم الحرب، أما القضاء المصرى فلا توجد فيه محكمة مختصة بنظر مثل هذه الدعاوى، ولذلك فمن الممكن أن تفشل القضية من أول جلسة، على الرغم من اعترافات القادة الإسرائيليين ووجود النصوص القانونية الدولية التى تجرم ذلك ولابد من إنشاء محكمة مختصة للنظر فى مثل هذه الدعاوى ولكن هذا الأمر يواجه مشكلة إذ لابد من تدخل بعض القوى العظمى وعلى رأسها أمريكا لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإنشاء مثل هذه المحكمة.

على الصعيد السياسى ـ والكلام لايزال للدكتور ممدوح سالم ـ فإن المسألة لها شقان، أولاً : إثارة هذا الموضوع حتى لو كان إعلامياً فقط، سيكون مفيداً فى تحريك الرأى العام الدولى. ثانياً : يدخل فى موضوع قتل الأسرى العزل من السلاح، وكذلك المدنيين والذى يعد خرقا للمعاهدات والقوانين الدولية الخاصة بذلك والتى تم التوقيع عليها من قبل إسرائيل نفسها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مجرمى الحرب الصهاينة الذين ارتكبوا جرائم فى حق الشعب المصرى والشهداء والأسرى المصريين من المدنيين والعسكريين طبقاً لما ستقدمه من وثائق وإثباتات وأدلة الاتهام المرفقة مع هذا البلاغ بالأسماء والشهادات الحية والأرقام والتواريخ والمستندات يتقدمنا فى أدلة الثبوت والاتهام مئات المقابر للجثث الجماعية للشهداء من الأسرى والمدنيين المصريين والثابت أن كلا من المتهمين آرييل شارون - رفائيل إيتان - إيريه بيرو (هذا السفاح الذى يفتخر بجرائمه) - دانى وولف - شارون زيف - عاموس نئمان - مراسيل طوبياس - بنيامين إليعازر - مردخان بروان - وآخرين وردت أسماؤهم فى الكتاب المرفق كدليل لوثائق الاتهام قد ارتكبوا الجرائم التى تمثل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

من جانبه يقول اللواء أحمد عبدالحليم : إن الدعوة المرفوعة ضد شارون وأمثاله جادة طبقاً لنصوص القانون الدولى، ويضيف إنه رغم إمكانية فشل الدعوى فإن ذلك لا يدعو إلى التوقف بل يحفز على الاستمرار، لأن هذا يزيد الضغوط مع إسرائيل وكذلك المجتمع الدولى، فإذا لم تنجح هذه الدعوى فى تقديم شارون ومن معه إلى محكمة دولية، فلابد أنه سيأتى اليوم الذى سننجح فيه لعمل ذلك، لكن المهم أن يسعى العرب إلى تقوية أنفسهم، ولا يهم ما إذا كانت قرارات الأمم المتحدة التى صدرت ضد إسرائيل نفذت أم لا، فهناك العديد من المشروعات المطروحة فى مجلس الأمن والتى استخدمت فيها أمريكا حق الفيتو لإحباطها، وبالتالى ازدادت ضغوط المجتمع الدولى لتنفيذ هذه القرارات، ولكن فى كل الأحوال لابد من وجود لجنة لتبنى المرجعيات القانونية والتى إن لم تستخدم فإنها ستصبح قاعدة للاستخدام فيما بعد وبالتالى فلا ضرر من صدورها حتى لو لم تنفذ.

ولكن الدكتور عبدالحليم محجوب - أستاذ القانون الدولى الخاص يختلف فى نقطة الأحكام الصادرة ضد شارون إذ يرى أن الدولة التى أصدرت حكماً على شارون من حقها تنفيذه فى اللحظة التى يدخل فيها أراضيها ومن هنا فإن بلجيكا تحاول تعديل قوانينها من أجل ذلك.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ويشدد عبدالحليم محجوب على كون الحكومة الإسرائيلية لم تحترم الاتفاقيات المبرمة، وتركت قوات جيشها تمارس القتل فى الأسرى والمدنيين ويجب على مصر أن تدافع عن مواطنيها ورعاياها، خاصة أن القيادات العسكرية الإسرائيلية نشرت هذه الوقائع وأسماء الضباط الذين ارتكبوها وبالتالى فإن صدور حكم ضدهم يمكن تنفيذه داخل حدود الولاية المصرية، ولعل هناك سوابق مشابهة لذلك معروفة على مستوى المجتمع الدولى ولعل أشهرها قضية لوكيربى.

ويدعو عبدالحليم محجوب إلى استقطاب جبهات قانونية عالمية أخرى للحصول على تأييد فى قضية الأسرى وذلك فى انتظار صدور أحكام ضدهم تتم بموجبها مخاطبة الانتربول فوراً وإبلاغه بما تم التوصل إليه ليس الانتربول فقط ولكن الجهات الدولية المحايدة الأخرى ويستند عبدالحليم محجوب فى إمكانية سير الدعوى بشكل رسمى إلى محاكمة ميلوسوفيتش حيث يأمل فى أن يستيقظ ضمير العالم ويرى الفظائع الإسرائيلية كما سبق أن رأى الفظائع الصربية.

وفى النهاية يأتى رأى حافظ أبوسعدة، نائب رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والتى تقدمت بهذه الدعوى حيث يقول: إن المسألة ليست مجرد دعوى رسمية وإنما هى معركة اسمها «مواجهة الإفلات من العقاب» حيث إن هذه الجرائم لا تسقط أبداً بالتقادم إضافة إلى أن هدف الدعوى هو تنبيه الحكومات العالمية إلى عدم السكوت أو التغاضى عن هذه الجرائم أو مرتكبيها حيث تستند هذه الدعوى فى حقيقتها إلى المعاهدات التى تم توقيعها بين مصر وإسرائيل سنة 1951 والتى أصبحت ملزمة، كذلك تستند إلي شهادات قادة إسرائيل والتى تم نشرها كاملة على صفحات الجرائد، وبالتالى فإنه بناء على هذه الشهادات تقدمت المنظمة بأسماء هؤلاء الضباط الذين وردت أسماؤهم وثبت تورطهم فى هذه الجرائم، ويضيف حافظ أبوسعدة، إن المسألة لن تتوقف عند هذا الحد حيث سيتم رفع دعوى أخرى أمام إحدى الدول الأوروبية حيث إن هناك ضغوطاً سياسية قوية على هذه الدول للموافقة على رفع الدعوى أمام محاكمها.

أما بالنسبة لهذه الدعوى فهى فى انتظار سماع شهادات المصريين الذين شاهدوا المجازر الإسرائيلية لاستصدار قرار بتوقيف هؤلاء المتهمين استناداً إلى اتفاقية جنيف ■

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية